

مثال ذلك:- لو افترضنا ان المعدل الوطني هو ٥٠٠٠٠ صوت وتقدم الحزب (أ) بقوائم بأسماء مرشحيه في دوائر انتخابية متعددة فحصل في الدائرة الاولى على ١٢٠٠٠ فيكون له مقعدان ويبقى له ٢٠٠٠. ويتكرر حصول الامر في دوائر اخرى. حيث يبقى لهذا الحزب اصوات غير مستعملة. وعندما تم جمعها على المستوى الوطني تبين ان مجموع الاصوات غير المستعملة كانت ٢٠٠٠٠ صوت. فيعطى اربعة مقاعد اضافية. وهذا ما يطبق على الاحزاب الاخرى ايضا. ويلاحظ ان هذا النظام لا يخلو من العيوب ولعل من اهمها حكم زعماء الاحزاب السياسية في توزيع المقاعد المتبقية على المستوى القومي. حيث يكون لهم القرار الحاسم في تنظيم القوائم الوطنية. ومعنى ذلك ان اختيار النواب يعود لسلطتهم التقديرية وليس لاختيار الشعب. اضافة الى ذلك ان الاخذ بهذا الاسلوب قد يؤدي الى تأسيس العديد من الاحزاب. حيث يكون للأحزاب الصغيرة فرصة الحصول على مقعد او اكثر في المجلس النيابي مما قد يؤدي الى عدم تكوين اغلبيه منسجمة في البرلمان. ومن ثم يؤثر على الاستقرار الحكومي.

ب- التمثيل النسبي الجزئي (على مستوى الدوائر الانتخابية):

حيث توزع المقاعد على اساس القاسم الانتخابي لكل دائرة والذي يستخرج من خلال قسمة عدد الاصوات الصحيحة المعطاة في الدائرة الانتخابية على عدد المقاعد المخصصة لتلك الدائرة. فإذا كان عدد الاصوات الصحيحة المعطاة في الدائرة ٢٥٠٠٠ صوت. وكان عدد المقاعد المخصصة لها خمسة مقاعد. فإن القاسم الانتخابي = عدد الاصوات الصحيحة على عدد المقاعد = $12500 \div 5 = 2500$ صوت. وهذا القاسم الانتخابي يمثل الحد الأدنى اللازم بغية الحصول على مقعد واحد. ويتم توزيع المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية على القوائم بقدر عدد المرات التي حصل فيها كل قائمة على القاسم الانتخابي.

مثال ذلك:- لو فرضنا ان ثلاثة احزاب تقدمت للانتخابات وهي (أ)، (ب)، (ج). وحصل كل حزب على الاصوات التالية:

الحزب (أ) حصل على ٦٠٠٠ صوت فتكون حصته من المقاعد

$6000 \div 2500 = 2$ (مقعدان) ويبقى له ١٠٠٠ صوت.

الحزب (ب) حصل ٤٦٠٠ صوت فتكون حصته من المقاعد

$4600 \div 2500 = 1$ (مقعد واحد) ويبقى له ٢١٠٠ صوت.

الحزب (ج) حصل على ٩٠٠٠ صوت فتكون حصته من المقاعد

$9000 \div 2500 = 3$ = صفر ويبقى له ١٩٠٠ صوت.

ويتضح مما تقدم ان نتيجة الانتخابات كانت كالآتي:

الحزب (أ) حصل على مقعدين. والحزب (ب) حصل على مقعد واحد. والحزب (ج) لم يحصل على

أي مقعد لعدم وصوله الى القاسم الانتخابي.

ويبدو ان ثلاثة مقاعد وزعت وبقي مقعدان فكيف يتم توزيعهما؟ هناك طرق متعددة لتوزيع المقاعد المتبقية على القوائم الحزبية ومن اهمها الطريقتان التاليتان:-

١-طريقة الباقي الاكبر^(١):

وفقاً لهذه الطريقة تعطى المقاعد المتبقية الى القائمة التي لديها اكبر باقي من الاصوات. ووفقاً للمثال الذي سبق ذكره يكون للقائمة (ب) مقعداً اضافياً لأن لديها ٢١٠٠٠ صوت وهو اكبر البواقي. ثم تليها القائمة (ج) فتحصل على المقعد الخامس اذ لديها ١٩٠٠٠ صوت وهو اكبر البواقي بعد القائمة (ب). وسيكون التوزيع النهائي وفقاً لهذه الطريقة كالآتي:

القائمة (أ) مقعدان، القائمة (ب) مقعدان، القائمة (ج) مقعد واحد.

٢-طريقة المعدل الاقوى (الكبير المتوسطات):

تعطى المقاعد المتبقية وفقاً لهذه الطريقة للقوائم التي حصلت على اقوى معدل. وللحصول على المعدل الاقوى. يعطى مقعداً اضافياً افتراضياً لكل قائمة ثم يحسب معدل كل قائمة بقسمة عدد الاصوات التي حصلت عليها القائمة على عدد المقاعد التي حصلت عليها على اساس القاسم الانتخابي مضافاً اليها المقعد الانتخابي. والقائمة التي يكون لها اقوى معدل هي التي تحصل على مقعد اضافي. وفي حالة بقاء مقاعد اخرى بعد عملية التقسيم تكرر عملية القسمة الى ان يتم توزيع جميع المقاعد. ووفق الصيغة التالية:

المعدل الاقوى = عدد الاصوات الصحيحة ÷ عدد المقاعد التي حصلت عليها القائمة + مقعد اضافي.

وبالنسبة للمثال السابق ستكون النتيجة وفق الآتي:

الحزب (أ) حصل على ١٠٠٠٠ صوت فتكون النتيجة ١٠٠٠٠

_____ = ٢٠٠٠٠ صوت

١.٢

الحزب (ب) حصل على ١٦٠٠٠ صوت فتكون النتيجة ٤٦٠٠٠

_____ = ٢٣٠٠٠ صوت

١.١

الحزب (ج) حصل على ١٩٠٠٠ صوت فتكون النتيجة ١٩٠٠٠

_____ = ١٩٠٠٠ صوت

١.٠

ونتيجة للقسمة المذكورة يكون المقعد الرابع للحزب (ب) لأنه حصل على المعدل الاقوى (٢٣٠٠٠ صوت). ويبقى المقعد الخامس. و يجب اتباع ذات الخطوات السابقة لغرض تحديد الحزب الذي يستحقه ووفق الآتي:

١ اخذ قانون الانتخاب العراقي رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥ بنظام التمثيل الجزئي. واخذ كذلك بطريقة المعدل الاقوى في توزيع المقاعد المتبقية بالنسبة للمقاعد المخصصة للدوائر الانتخابية والتي عددها ٢٣٠ مقعد. في حين يتم توزيع المقاعد التعويضية والتي عددها ٤٥ مقعداً على اساس المعدل الوطني. والذي يستخرج من خلال تقسيم مجموع الاصوات الصحيحة في العراق على عدد مقاعد مجلس النواب (المادتان ١٦، ١٧ من القانون المذكور).

الحزب (أ) له ٦٠٠٠٠

صوت ٢٠٠٠٠ =

١٠٢

الحزب (ب) له ٤٦٠٠٠

صوت ١٥٣٣٣ =

١٠٢

الحزب (ج) له ١٩٠٠٠

صوت ١٩٠٠٠ =

١٠٠

ونتيجة لما تقدم يكون المقعد الخامس من نصيب الحزب (أ) لأنه حصل على أقوى معدل وهو ٢٠٠٠٠ صوت.

ويبدو مما تقدم ان طريقة المعدل الأقوى تختلف عن طريقة الباقي الأكبر حيث لم تحصل القائمة (ج) على مقعد وفقاً للطريقة الأولى وهذا يعني ان طريقة المعدل الأقوى قد تفيد الأحزاب الكبيرة في حين ان طريقة الباقي الأكبر قد تفيد الأحزاب الصغيرة. كيفية توزيع المقاعد النيابية على مرشحي القوائم الحزبية:-

بحثنا فيما سبق كيفية توزيع المقاعد على القوائم المتنافسة الا ان التساؤل الذي يثار هو كيفية توزيع المقاعد على مرشحي القائمة الواحدة اذا كانت تضم عدد من المرشحين يزيد عددهم عن عدد المقاعد التي فازت فيها. وسبق ان اوضحنا صور نظام التمثيل النسبي. فإذا كان ما مطبق هو نظام القوائم المغلقة يتم اختيار المرشحين حسب ترتيبهم في القائمة حتى يتم استنفاد المقاعد التي حصلت عليها. اما اذا طبق نظام المزج بين القوائم، تعطى المقاعد للمرشحين الذين حصلوا على أكثر عدد من الأصوات. لأن الناخب وفقاً لهذه الطريقة له حرية اختيار اسماء المرشحين المفضلين لديه من بين القوائم المتنافسة.

واما في حالة تطبيق نظام القوائم المغلقة مع التفضيل يتم توزيع مقاعد القائمة على المرشحين الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات. لأنه وفقاً لهذا النظام للناخب ان يعيد ترتيب تسلسل المرشحين. مزاي وعيوب نظام التمثيل النسبي:-

من مزايا نظام التمثيل النسبي تحقيق العدالة بين القوى السياسية، حيث يعطى لكل حزب ما يوازي نصيبه الشعبي وبالتالي يحد من هيمنة الأحزاب الكبيرة. وهناك من يرى ان هذا النظام يفسح المجال امام الأحزاب الصغيرة والاتجاهات المختلفة للحصول على بعض المقاعد في المجلس مما يسمح بتكوين معارضة قوية في البرلمان^(١). ونعتقد ان هذا الرأي محل نظر. لأن المعارضة القوية لا يمكن ان تتمثل بحزب او احزاب لها بضعة مقاعد. وذلك لضعف تأثيرها على الاغلبية البرلمانية. ومن ثم تكون لا حول ولا قوة لها امام هيمنة الأحزاب الكبيرة في البرلمان.

١ دثروت بدوي، مصدر سابق، ص ٢٧٩، د. محمد كامل ليلة، مصدر سابق، ص ٧٣٨، د. غيفي كامل، مصدر سابق، ص ٥٢٠.

اما عيوب نظام التمثيل النسبي فتتمثل بصعوبة تطبيقه لإتسامه بالتعقيد وبالاخص عند توزيع المقاعد المتبقية من المرحلة الاولى. مما يؤدي الى تأخير اعلان نتائج الانتخابات اضافة الى ما تقدم ان الاخذ بالنظام المذكور يؤدي الى تضالٍ دور الناخب و بالاخص في حالة القوائم المغلقة، وكذلك قد يؤدي الى عدم الاستقرار الحكومي وذلك لكثرة الاحزاب في البرلمان مما يضعف من فرص قيام حكومة اغلبيّة مستقرة. والعيوب الاخير يعد اخطر ما يواجه هذا الاسلوب ذلك لتأثيره على استقرار النظام السياسي في الدولة. وهذا ما كان يلاحظ في فرنسا في القرن الماضي حيث اتسمت الحكومة خلال نفاذ دستور ١٩٤٦ بعدم الاستقرار^(١). ويلاحظ ان الكثير من الدول لا تميل الى الاخذ بنظام التمثيل النسبي للأسباب التي سبق ذكرها. ويطبق في الوقت الحاضر في بعض الدول الاوروبية. حيث اخذت به بلجيكا سنة ١٨٩٩، السويد سنة ١٩٠٧، سويسرا سنة ١٩٨٠، البرتغال سنة ١٩١١، المانيا سنة ١٩١٩^(٢)، النمسا سنة ١٩٢٠، وفرنسا سنة ١٩٢٦، ١٩٤٦^(٣).

رابعاً: النظم الانتخابية المختلطة:-

نظراً لعدم وجود نظام انتخابي خالٍ من العيوب تتجه بعض الدول الى الجمع بين نظامين انتخابيين. كأن تجمع بين نظام الانتخاب الفردي ونظام الانتخاب بالقائمة والمزج بين هذين النظامين وبين نظام الاغلبية ونظام التمثيل النسبي. وللنظام المختلط صورتان احدهما بسيطة والاخرى معقدة.

أ-النظم المختلطة البسيطة:

ويمكن اختزالها بنظامين. هما نظام التمثيل النسبي الناقص. وبمقتضاه يؤخذ من كل دائرة انتخابية ثلاثة مقاعد او اكثر ويتم انتخاب المرشحين لها عن طريق التمثيل النسبي. في حين يتم اختيار مرشحين من قائمة اخرى عن طريق نظام الاغلبية. والثاني يقوم على اساس تقسيم البلاد الى دوائر انتخابية يتم انتخاب ممثلي بعضها عن طريق التمثيل النسبي والبعض الآخر عن طريق الانتخاب بالاغلبية.

ب-النظم الانتخابية المختلطة المعقدة:-

وهذه النظم تمزج بين صور النظم الانتخابية المختلفة. اذ تأخذ من حيث الترشيح والاختيار بالانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة. ومن حيث توزيع المقاعد بالانتخاب بالاغلبية والتمثيل النسبي. ومن الدول التي تبنت هذا الاسلوب فرنسا بموجب القانون الصادر سنة ١٩٥١ والذي لم يستمر تطبيقه الا فترة قصيرة. وكذلك اخذت به المانيا منذ عام ١٩٤٩ وحتى الآن. ويعتبر النظام الانتخابي الالمانسي من النظم المتميزة. حيث يجمع بين التمثيل النسبي والتمثيل بالاغلبية البسيطة. مما يتيح الفرصة امام الاحزاب لتلعب دوراً متميزاً وكذلك يسمح للمستقلين بالترشيح للإنتخاب وذلك لأخذه بنظام الدوائر الفردية اضافة الى نظام القائمة.

١ - محمد كامل ليلة، مصدر سابق، ص ٧١٦.

٢ - الا انها عدلت عن ذلك واخذت بالنظام المختلط منذ عام ١٩٤٩.

٣ - الا انها عدلت عنه واخذت بنظام الاغلبية في عام ١٩٥٨.

ويقوم هذا النظام على أساس توزيع مقاعد مجلس النواب الألماني (Bundestag) والبالغة (٦٥٦) مقعداً مناصفة، حيث ينتخب نصف الأعضاء (٣٢٨) بإسلوب الانتخاب الفردي، والنصف الآخر بإسلوب القائمة^(١).

ففيما يتعلق بالانتخاب الفردي تقسم البلاد الى (٣٢٨) دائرة انتخابية صغيرة. ويتم الانتخاب على دور واحد، ويفوز بالمقعد من حصل على الأغلبية البسيطة من أصوات الناخبين. أما النصف الآخر فيتم اختياره وفقاً لإسلوب الانتخاب بالقائمة مع اتباع نظام التمثيل النسبي^(٢). حيث يؤخذ بإسلوب الدوائر الكبيرة وتعتبر كل ولاية من الولايات الألمانية الستة عشر دائرة انتخابية. وتقوم الأحزاب بتقديم قوائم تضم أسماء مرشحيها. والناخب في هذه الحالة سيصوت مرتين وفي مكان وزمان واحد. حيث يعطى له بطاقتان لغرض التصويت. أحدهما للدوائر الفردية من أجل اختيار نائب واحد. والثانية للدوائر الكبيرة بغية التصويت لإحدى القوائم الحزبية.

وتوزع المقاعد على أساس نظام التمثيل النسبي. حيث يفوز كل حزب بعدد من المقاعد يتناسب مع عدد الأصوات التي يحصل عليها. هذا ومن أجل إشراك الأحزاب المتنافسة في عملية توزيع المقاعد اشترط القانون وجوب حصول الحزب على ٥٪ من أصوات الناخبين في الدوائر الكبيرة. أو حصوله على ثلاثة مقاعد في الدوائر الفردية على الأقل. والغرض مما تقدم استبعاد الأحزاب التي ليس لها ثقل شعبي من المشاركة في البرلمان وذلك لضمان الاستقرار الحكومي.

وهناك من يرى أن أخذ المانيا بنظام الانتخاب المختلط أدى إلى اختفاء الآثار السيئة لنظام التمثيل النسبي. من حيث التقليل من دور الناخب ومن حيث تعدد الأحزاب.

حيث يشعر الناخب في الدوائر الفردية بأهمية صوته ما يدفعه إلى التصويت المجددي. فيقصر اختياره على أفضل اثنين من المرشحين. ويؤدي كذلك إلى قيام الأحزاب بإستقطاب الناخبين لأنها تعلم بأنهم سيصوتون تصويماً مجدداً. وهذا ما يؤدي إلى نجاح نظام الحزبين في الدوائر الفردية^(٣).

١ دغيفي كامل. مصدر سابق ص ٥٢٢.

٢ دسعاد الشرقاوي. مصدر سابق ص ١١٥. دغيفي كامل. نفس المصدر. ص ٥٢٣.

٣ دسعاد الشرقاوي. نفس المصدر. ص ١٢١.